انقسام حول بيان طنطاوي والحشود مستمرة

متظاهرون مصريون يتجمعون امام مقر عسكري... أ.ف.ب

انقسم المحتجون بميدان التحرير حول البيان الذي ألقاه رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير محمد حسين طنطاوي، مساء امس الاول الثلاثاء، وأعلن فيه تسليم الدولة لرئيس مدني قبل نهاية يونيو/ حزيران المقبل، وقبول استقالة حكومة عصام شرف، فقد أعرب البعض عن ارتياحهم لما جاء في البيان، بينما رد البعض الآخر برفع الأحذية في الهواء.

□ **القاهرة/** CNN

فعقب انتهاء كلمة المشير طنطاوي، رفع عدد من المتظاهرين أحذيتهم في الهواء، تعبيرا عن استيائهم من البيان الذي استمعوا له من خلال السيارات القريبة من الميدان، كما ردد البعض الآخر هتافات منددة بـ "طنطاوي" مطالبين برحيله.

وعلى الجانب الآخر، أبدى عدد من المتظاهرين في ميدان التحرير ارتياحهم لإعلان رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن تحديد موعد الانتخابات الرئاسية بحد أقصاه يونيو/حزيران المقبل. الرافضون لبيان طنطاوي سخروا عندما تطرق البيان إلى الحديث عن تعطيل عجلة الإنتاج، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين.

وقال أحمد سعيد لـ CNN بالعربية: "بيان المشير طنطاوي تأخر كثيرا مثلما كان يحدث مع الرئيس السابق حسني مبارك، كما أن قرار الدولة يأتي متأخرا للغاية، فبعد أربعة أيام من قتل قوات الأمن المركزي للمتظاهرين يخرج رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة علينا ببيان ماسخ،" على حد تعبيره.

أضاف سعيد: "هتفنا ضد كلمة المشير طنطاوي لأننا لم نعد نصدقه بعد أن خلف جميع وعوده السابقة، حيث خرج علينا من قبل بأنه لن تتم محاكمة أي مدني أمام المحاكم العسكرية، وبرغم ذلك لم يحدث ذلك، وعلى المجلس العسكري تسليم السلطة لمجلس رئاسي الآن."

وقال شريف عبد القادر: "أرفض كلمة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتحديد تسليم الدولة لرئيس مدني منتخب قبل نهاية يونيو/حزيران القادم أمر مشكوك فيه، لاسيما وأن المجلس العسكري نفسه هو من سبق وأكد في فبراير/شباط الماضي تسليم السلطة خلال ستة اشهر، واستمر تسعة شهور حتى الآن."

أضاف عبد القادر: "نرفض تهديد رئيس المجلس العسكري للقوات المسلحة بإجراء استفتاء شعبي على بقاء المجلس العسكري من عدمه، فلا نعرف معنى ذلك ، فميدان التحرير أعلن موقفه من العسكر."

وأبدت فاطمة عبد الله رفضها لكلمة المشير طنطاوي قائلة: "من غير مقبول أن يشير المشير إلى الشهداء الذين سقطوا خلال الأيام الأربعة الأخيرة بلفظ 'الضحايا' فمن سقطوا هم شهداء من أجل حرية مصر، وذكّرنا المشير طنطاوي بالرئيس المخلوع."

وأشارت عبد الله إلى أن التيار الديني خرج بأكبر الخسائر الثلاثاء، بعد رفضه المشاركة في مظاهرات "الإنقاذ الوطني" إذ احتشد في ميدان التحرير عشرات الآلاف من المتظاهرين، في إشارة إلى أن التيار الديني لا يصنع النجاح للمظاهرات كما رددوا من قبل.

على الجانب المقابل أبدى عدد من المشاركين في ميدان التحرير موافقتهم على الجدول الزمني الذي حدده المشير طنطاوي في بيانه.

وقال حازم عبد الكريم لـ CNN بالعربية: "يجب أن نترك الفرصة لاستكمال الجدول الزمني لتسليم السلطة للمدنيين."

أما طارق السعيد فقد قال: "المشير طنطاوي حدد موعد تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب قبل يونيو/حزيران المقبل، وهو أمر كان غير محدد قبل مظاهرات الإنقاذ الوطني، وهو المكسب الحقيقي الذي خرجنا به."

وألمح أحمد جمال إلى أن المجلس العسكري عاد مجددا ليؤكد إنه لا يأتي إلا بالضغط، وقال: "قبل مظاهرات الإنقاذ الوطني لم يكن المجلس العسكري، قد حدد موعد تسليم السلطة بشكل واضح، ولكن الآن ظهر المشير طنطاوي، ليؤكد أن مجلسه سيسلم السلطة بعد سبعة شهور."

يشار إلى أن الحشود مازال في ميدان التحرير بعد ساعات من كلمة المشير طنطاوي التي أكد فيها أن المجلس العسكري لا يرغب في الاستحواذ على السلطة.

في الحدث

▪ حازم مبيضين

بلطجة نتنياهو وصمود عباس

يشكل امتناع حكومة نتنياهو العنصرية اليمينية عن تحويل أموال الضرائب والرسوم الجمركية، المستحقة للسلطة الفلسطينية، والتي جمدتها إثر انضمام فلسطين إلى المنظمة الأممية للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، قمة البلطجة غير الأخلاقية، والتي تفضح العقلية الحاكمة في الدولة العبرية، مثلما تؤكد أن تلك الحكومة مستعدة وقادرة على التخلي عن التزاماتها القانونية، دون أن يرف لها جفن ودون أي اعتبار للمجتمع الدولي الذي يطالبها على لسان أمين عام الأمم المتحدة بالوفاء بتلك الالتزامات، مع العلم أن الاتفاق الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين الموقع بباريس عام ١٩٩٤ ينص على أن تحول تل أبيب عائدات الضرائب المستحقة على البضائع والسلع المتوجهة إلى الأراضي الفلسطينية انطلاقا من الموانئ والمطارات الإسرائيلية، وهي التي تبلغ حوالي مئة مليون دولار شهريا، وتمثل جزءاً مهماً من ميزانية السلطة.

ابتداءً فإن تلك الأموال هي أموال فلسطينية بالكامل، تقوم الدولة المحتلة بجبايتها بسبب الوضع الراهن، وهي بالطبع لا تفعل ذلك دون أن تتقاضى أجوراً حددتها هي بنفسها، ودأبت على التهديد بقطعها كلما خطا الفلسطينيون خطوة تزعج حكام تل أبيب، وتفضح عنصريتهم وزيف ادعاءهم بالرغبة في حل المعضلة القائمة بشكل سلمي، يفضي في آخر الأمر إلى قيام الدولة الفلسطينية العتيدة على الأرض التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران عام ١٩٦٧، وهي تؤكد يومياً انصرافها عن أي تفكير بالحلول السلمية، فيما تتشدق بدعوة الرئيس الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات العبثية.

لن يموت الفلسطينيون جوعاً إن أوقفت إسرائيل تحويل أموالهم إليهم، صحيح أن ذلك مزعج ومثير للعديد من المشاكل للأسر التي تعتمد على الرواتب التي تتقاضاها من السلطة، لكن ذلك لن يكون أكثر إزعاجاً من استمرار الاحتلال، وما يرافقه من عمليات استيطان غير شرعية في الأراضي المحتلة، بغرض فرض واقع جديد على الأرض يزيد أي عملية تفاوض تعقيدا، ويمنع التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ في ظل وجود قوى إسرائيلية تحمل أفكاراً توسعية تفوق بكثير ما تحمله حكومة نتنياهو، ويقيناً أن السلطات الحاكمة تدرك ذلك وهي تسمح ببناء المزيد من المستوطنات، التي ستقف حجر عثرة في وجه أي اتفاق مستقبلي.

يأتي ذلك في وقت تبنت لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة وتقرير مصيره، ويدعو جميع الدول والوكالات المتخصصة، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لمواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت، كما يشدد على الحاجة الملحة لاستئناف وتسريع المفاوضات، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية لتحقيق حل الدولتين، الذي طرحته الولايات المتحدة لكنها تخلت عن بذل أي جهد حقيقي وفاعل لتحقيقه، حتى أنها كانت من بين خمس دول عارضت القرار الأممي متشاركة في ذلك مع دولة الاحتلال، وثلاث دول هامشية.

نعرف أن حكومة اليمين التوسعية العنصرية الحاكمة في الدولة العبرية، سترضخ في آخر الأمر وتحول للسلطة الفلسطينية ما تستحقه من أموال، ونعرف أيضاً أن محاولاتها الضغط على الرئيس الفلسطيني بهذه الأساليب الوقحة لن يكون مجدياً، فالرجل الذي استطاع أن يقول لا كبيرة لواشنطن وأكثر من مرة معتمداً على التصاقه بهموم شعبه، لن يكون قابلاً للرضوخ، ولن يكون قابلاً للتنازل، وهو الذي قدم الكثير لإنجاح العملية السلمية لكنه يرفض اليوم مثلما رفض من قبل أن يكون ذلك على حساب الشعب الفلسطيني ،لا على حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

دليل صحراوي غرر بسيف الإسلام القذافي وسلذمه للثوار

□ **الزنتان/ رويترز**

وقع سيف الإسلام القذافي في يد آسريه بمساعدة بدوي ليبي يقول إنه استؤجر لمساعدة ابن الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي على الهرب إلى دولة النيجر المجاورة بعد تلقيه وعداً بالحصول على مليون يورو.

وجرى اعتقال سيف الإسلام – المطلوب للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية – في مطلع الأسبوع في حدث وصفه مسؤول بالحكومة الليبية الجديدة بأنه "الفصل الأخير من الدراما الليبية".

وقال الدليل البدوي يوسف صالح الحطماني أمس الاول الثلاثاء، إنه اتصل بالمقاتلين الثوريين في جنوب ليبيا لإبلاغهم بالتوقيت الذي سيمر فيه موكب سيف الإسلام المؤلف من سيارتين عبر المنطقة في ليلة الثامن عشر من نوفمبر، مشيرا إلى أنه كان يستقل السيارة الأولى في الموكب مع الحارس الشخصي لابن القذافي في ليلة القبض على سيف الإسلام.

وأوضح الحطماني في الزنتان، حيث يحتجز سيف الإسلام في موقع سري قبل استكمال تفاصيل محاكمته، أنه اتفق مع المقاتلين الذين اعتقلوا سيف الإسلام على أن أفضل مكان لنصب كمين لابن القذافي هو جزء من الصحراء محاط بأراض مرتفعة.

وكان في انتظار الموكب عشرة مقاتلين من الزنتان في منطقة الجبل الغربي إلى جانب خمسة من أفراد قبيلة الحطمان التي ينتمي إليها دليل الصحراء. وذكر الحطماني أنه عندما وصل الموكب إلى الوادي المظلم العميق كان إطلاق النار دقيقا للغاية حيث لم يستغرق الأمر سوى نصف دقيقة لأسر أول سيارة، مضيفا أنه تعمد نصح موكب سيف الإسلام بأن تكون المسافة بين السيارتين ثلاثة كيلومترات لإعطاء المقاتلين الوقت الكافي لإعادة تنظيم صفوفهم، ويتمكن هو من الانضمام إليهم.

وأضاف أنه عندما وصلت السيارة الثانية بدأ المقاتلون إطلاق النار بدقة شديدة لتعطيل السيارة كي لا يتمكن سيف الإسلام من الهرب، لافتا إلى أن سيف الإسلام، الذي كان يرتدي عباءة طويلة، ويضع على رأسه وشاحا بنيا ملفوفا حول وجهه، قفز من السيارة، وحاول الهرب لكنه اعتقل في النهاية، موضحا أنه عومل على اعتبار أنه أسير حرب.

ولم يتضح ما إذا كان الحطماني خطط للإيقاع بسيف الإسلام منذ اللحظة الأولى التي انضم فيها إلى مجموعة ابن القذافي في الصحراء، أم أنه انشق عنها عندما انتابته شكوك بشأن المبلغ الذي وعد بالحصول عليه، وخاف على نفسه من التعرض للقتل.

ورفض البدوي الذي يطلق على نفسه اسم "ابن الصحراء" الكشف عن تفاصيل حول توقيت وكيفية اتصاله بالمقاتلين الخمسة عشر التابعين للحكومة الانتقالية الذين اعتقلوا سيف الإسلام.

صالح بالرياض لتوقيع المبادرة الخليجية

□ **الرياض/ وكالات**

في مؤشر على بداية الأزمة السياسية الطاحنة في اليمن، وصل الرئيس علي عبدالله صالح إلى العاصمة السعودية الرياض، صباح امس الأربعاء، لحضور التوقيع على المبادرة الخليجية، التي تتضمن اتفاقاً على تخلي صالح، الذي يحكم الجمهورية اليمنية منذ نحو ثلاثة عقود، عن السلطة.

وذكر التلفزيون اليمني في نبأ عاجل، أن الرئيس صالح يقوم بزيارة للملكة العربية السعودية "تلبيةً لدعوة من القيادة السعودية، لحضور التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وذلك لإخراج الوطن من الأزمة التي استمرت نحو ١٠ أشهر."

وقبل قليل من توجهه إلى العاصمة السعودية، تلقى الرئيس اليمني اتصالاً من الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، وبين "الأشقاء" في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية، حول وضع الترتيبات البروتوكولية لتوقيع المبادرة والآلية المزمنة المنفذة لها.

تأتي زيارة الرئيس اليمني للرياض لحضور توقيع المبادرة الخليجية، بعد قليل من تصريحات أدلى بها القيادي في المعارضة اليمنية، محمد ناجي علاو، اعتبر فيها أن القوى المناهضة لحكم الرئيس صالح "أخطأت سياسياً" من خلال تأكيد نيته التوقيع على آلية تنفيذ المبادرة الخليجية امس الاول الثلاثاء، مضيفاً أن النظام يتذرع بالتفاصيل لضرب الاتفاق.

وطالب علاو، في اتصال مع CNN بالعربية امس الأربعاء، المبعوث الدولي، جمال بن عمر، بتسمية الأطراف التي تعطل الحل خلال الاجتماع المقبل لمجلس الأمن، كما اتهم صنعاء بالوقوف خلف التحركات العسكرية الأخيرة للحوثيين.

وقال علاو: "أنا شخصياً لا اعتقد أن علي عبد الله صالح سيوقع، ولا يمكن تصديق أي شيء يتعهد به إلا بعد أن ينفذه فعلياً."

وكانت تقارير صحيفة قد أشارت إلى أن السلطة والمعارضة في اليمن بطريقهما إلى توقيع اتفاق نهائي لآلية تطبيق المبادرة الخليجية، التي تنظم نقل السلطة في البلاد، امس الاول الثلاثاء، على أن يقوم صالح بتوقيعها، إلى جانب نائبه وقيادات في حزب المؤتمر الحاكم.

ونقلت وكالة "سبأ" عن نائب وزير الإعلام اليمني، عبده محمد الجندي، قوله الأحد إن هناك ما وصفها بـ"مؤشرات إيجابية" حول قرب التوصل إلى الاتفاق، متوقعاً أن يصار إلى التوقيع على الآلية الثلاثاء.

صالح

ما أوردت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ."

من جانبه، قال صالح إن "ما يهمنا هو ما بعد التوقيع، والحضور الفاعل للأمم المتحدة في عملية الالتزام بتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، والإيفاء بالتزامات المجتمع الدولي في مساعدة بلادنا لتجاوز أثار الأزمة."

كما أشار إلى استمرار الاتصالات بين مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، وبين "الأشقاء" في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية، حول وضع الترتيبات البروتوكولية لتوقيع المبادرة والآلية المزمنة المنفذة لها.

تونس تبدأ مرحلة جديدة بعد سقوط (بن علي)

□ **تونس/ رويترز**

هي لحظات تاريخية عاشتها تونس، مهد الربيع العربي ومشعلة شرارة الثورات العربية، حيث بدأت امس الاول الثلاثاء في العاصمة التونسية أولى جلسات المجلس الوطني التأسيسي، معلنةً بناء دولتها الجديدة وإنهاء عقود من الاستبداد عاشها الشعب التونسي على مدار ٢٣ عامًا، فبعد أقل من عام على خلع الرئيس التونسي السابق، وهروبه إلى السعودية، استطاعت تونس أن تتخذ خطوات فعلية لاستكمال ثورتها التي بدأت في ١٤ يناير الماضي، لتعلن عن انطلاق قطار الربيع العربي في المنطقة بأكملها، فلم تتوقف تونس كثيرًا بعد "بن علي"، وسرعان ما تم تحديد المعالم الرئيسة لمرحلتها الانتقالية، بالاتفاق على تشكيل المجلس التأسيسي التونسي، وإجراء الانتخابات الخاصة به في ٢٣ أكتوبر، ليكون البوابة الرئيسية لنقل البلاد إلى مرحلة جديدة من الحكم الديمقراطي.

قصر باردو، الذي شهد جلسات البرلمان التونسي المزور في عهد "بن علي" المخلوع، ارتدى ثوبًا جديدًا اليوم، ليشهد انطلاق أولى جلسات المجلس التأسيسي التي بدأت بحضور الأعضاء الـ ٢١٧، وبترديد النشيد الوطني التونسي، وتلاوة الفاتحة على أرواح شهداء الثورة التونسية، وترأس طارق هميلة بوصفه أكبر الأعضاء سنًا الجلسة المنعقدة في قصر باردو، مقر مجلس النواب السابق غرب العاصمة، افتتاح الجلسة الأولى للمجلس الوطني التأسيسي.

وقال "هميلة": "في هذه اللحظة التاريخية نضع حجر الأساس للجمهورية الثانية من أجل دولة الحرية والعدل والكرامة، دولة تعمل من أجل تحقيق أهداف الثورة التونسية"، وبعدها ألقى رئيس الجمهورية المؤقت فؤاد المبزع كلمة أو خطابًا توديعيًا وصف فيه الجلسة بأنها "موعد فعلي للانتقال الديمقراطي، ولحظة فارقة في التاريخ، مطالبًا أعضاء المجلس التأسيسي بالوفاء لدماء الشهداء، وتغليب المصلحة العامة، والانتماء للوطن.

وجرت الجلسة الأولى بحضور عائلات شهداء الثورة، من بينهم أم محمد البوعزيزي، مفجر ثورة تونس الذي أحرق نفسه احتجاجًا على ظروفه السيئة، كما حضرها رئيس الحكومة المنتهية ولايته الباجي قائد السبسي وأعضاء حكومته، إضافة إلى رئيس الجمهورية الجديد المنصف المرزوقي، وحمادي الجبالي رئيس الوزراء، ومصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي.

وخارج المجلس تظاهر المئات من التونسيين رافعين شعارات مكتوب عليها "تونس تونس حرة.. والتطرف على بره"، و"لا تنسوا حقوق المرأة"، ورددوا شعارات "الشعب يريد.. الثورة من جديد"، و"لا إرهاب ورجعية.. الشعب يريد دولة مدنية."

وبعد الكلمة التي ألقاها الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع، تم تعليق الجلسة على أن تُستكمل في الثالثة والنصف ظهرًا لانتخاب رئيس المجلس التأسيسي ونائبي الرئيس، ثم البدء في الاتفاق على نظام المجلس الداخلي والتنظيم المؤقت للدولة، "الدستور الصغير"، لحين وضع الدستور الجديد.

وقد اتفقت الأحزاب الرئيسة الثلاثة في المجلس "النهضة ٨٩ مقعدًا، والمؤتمر ٢٩ مقعدًا، والتكتل ٢٠ مقعدًا" على ترشيح زعيم التكتل مصطفى بن جعفر لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، حيث تم الاتفاق بينهم على اختيار المنصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية، وحمادي الجبالي رئيسًا للوزراء.

البرلمان التونسي... أ.ف.ب

وبالرغم من تردد أنباء عن أن المعارضة سترشح مي الجريبي، الأمينة العامة للحزب التقدمي الديمقراطي التونسي، لرئاسة المجلس إلا أن فرصتها ستكون ضعيفة، خاصة أن أحزاب الأغلبية اتفقت على مصطفى بن جعفر، فيما أشار البعض إلى أنه في حالة فشلها في الترشح لمنصب الرئيس ستتجه إلى منصب النائب.

في سياق متصل، وقعت الأحزاب الثلاثة، المعنية بالرئاسات الثلاث وتشكيل الحكومة المقبلة، مساء الاثنين الماضي بمقر حركة النهضة على "الوثيقة الاقتصادية والاجتماعية" المتعلقة بتوجهات السياسة للدولة للأشهر القادمة.

وعن تقسيم الوزارات قال مصدر تونسي لـ"اليوم السابع" إنه تقرر أن يحصل حزب النهضة على وزارات الخارجية والعدل والداخلية، وذلك بعد حدوث خلافات بين حزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل من أجل العمل والحريات" على وزارة العدل، إلا أنها آلت في النهاية لحزب النهضة.

كما أشار المصدر إلى أنه اتُفق على أن يحصل "التكتل" على وزارات البيئة والتعليم العالي والصحة.

في السياق نفسه، أشارت وكالة وات، وفقًا لمصادر سياسية مطلعة، الى أن حزب "المؤتمر" سيحصل على وزارات المالية والنقل والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والشباب والرياضة وكتابة الدولة للخارجية، إضافة إلى كتابة دولة أخرى لم يتم تحديدها، ووفقًا لهذه المعلومات الجزئية غير الرسمية يحصل حزب "التكتل" على وزارة الصحة العمومية.